بهرا الضياء

العدد ٣٦٠ - الاحد ٩ تموز ٢٠٠٦م- ٦٧٥٦ آ

Bahra No. 360 Sun. 9 Jul 2006

المؤتمر الرابع للحركة الديمقراطية الآشورية:
ترسيخ وحدة شعبنا ضمان لحقوقنا القومية والوطنية في العراق

من وثائق المؤتمر الرابع للحركة الديمقراطية الآشورية المنعقد في بغداد للفترة من ٢٩ حزيران ولغاية ٢ تموز ٢٠٠٦: التقرير السياسي/ ١

المقدمة

يتميز انعقاد المؤتمر الرابع لحركتنا ــ زوعا في المرحلة الحالية بميزات عديدة مهمة، الأولى مرور أكثر من ربع قرن على تأسيسها في ١٢ نيسان ١٩٧٩ بمسيرتها النضالية الحافلة بالتضحيات والشهداء الذين اعتلوا أعواد المشانق وأعدمهم النظام الشوفيني البائد منتصف عقد الثمانينيات، وفي سوح الكفاح الوطني القومي في المراحل النضالية المختلفة من العمل التنظيمي السري ومرحلة الكفاح المسلح الى جانب القوى الوطنية العراقية، أو الذين تعرضوا للأغتيال السياسي على ايدي الحاقدين على قضيتنا القومية العادلة، أو اثناء تعرض مقرات حركتنا في دهوك وزاخو وعقرة وأربيل الى هجمات مسلحة في فترة العمل العلني الجماهيري والمؤسساتي بعد انتفاضة آذار الباسلة عام ١٩٩١. وتواصلت الهجمات على مقرات حركتنا وأعضائها بعد سقوط النظام البائد ولا تزال تقدم كوكبة خالدة من الشهداء الأبرار.

والميزة الثانية لهذه المحطة التنظيمية المتمثلة في المؤتمر الرابع للحركة، انعقاده لاول مرة في العاصمة بغداد وفي ظروف وطنية طالما ناضلت الحركة من أجلها في إزالة النظام الدكتاتوري القمعي، وإذا كان النظام قد انزاح وسقط في ظروف دولية أملتها المتغيرات العالمية في المرحلة الراهنة تصرف فيها النظام خارج حلقة التاريخ بإرهابه وعنصريته ومقابره الجماعية، فإن سقوطه كان مدوياً لأن الشعب لم يقف معه ولم يدافع عنه أحد. وإن حركتنا منذ ربع قرن وقفت الى جانب الفصائل الوطنية العراقية بتياراتها السياسية والفكرية ومختلف شرائح وفئات الشعب من أجل تحقيق الأهداف المشتركة والاتيان بالبديل الديمقراطي الضامن لحقوق جميع مكونات الشعب العراقي وفئاته وقومياته وطوائفه المتآخية في عراق ديمقراطي حر موحد. كما ويأتي المؤتمر في ظروف وطنية عصيبة القت بظلالها على الاداء وادت الى تأخر انعقاد المؤتمر، اذ تشهد المرحلة تصاعد الإرهاب والتفجيرات وفقدان الأمن والخدمات للمواطنين من الكهرباء والماء والخدمات الصحية وغيرها التي كانت تعاني أصلاً من الخلل في العقد الأخير من حكم النظام البائد وتدهورت أكثر في السنوات الثلاث الماضية، هذا بالإضافة الى عدم الإستقرار السياسي والتناحر بين الكتل والمجموعات والمليشيات التي تفرض اجنداتها بالقوة والعنف سيما تلك التي تاخذ طابع تعصب طائفي، وأدت هذه الممارسات الى فرز طائفي وعمليات تهجير داخلي وفرز المناطق على أساس مذهبي وتصفيات على الهوية الطائفية وتفجيرات للجوامع والحسينيات والكنائس. وهذه الفوضى أدت ايضاً الى انتشار العصابات الإجرامية التي تمارس الخطف والتهديد والابتزاز المادي والقتل نتيجة ضعف الأجهزة الحكومية وبالأخص الأمنية والشرطة والجيش وعدم ضبط الحدود والتدخلات الأقليمية.

وعلى الصعيد الداخلي فان اهمية انعقاد المؤتمر تأتي في ظل الظروف الصعبة التي يمر بها شعبنا تحت تأثير العوامل الخارجية من السياسية والامنية والمعيشية فالهجرة الداخلية والتشرد في دول الجوار، اضافة الى اجواء الاختلافات التي طغت على الحوارات بين الطوائف المشرقية الى حد القطيعة والتي تغذى من جهات خارجية مستغلة الاوضاع الاقتصادية الصعبة. ومن جانب آخر فان مواقف المؤسسات والمنظمات القومية وبعض المرجعيات الكنسية التي تنصلت من مقررات المؤتمر القومي (الكلداني السرياني الآشوري) المنعقد في تشرين الاول ٢٠٠٣ بحاجة الى مراجعة ومعالجة. كل ذلك يضفي على المؤتمر اهمية بالغة للوقوف على هذا الواقع الصعب الذي استغله الآخرون للتدخل في شؤوننا الداخلية ولتشتيت صفنا وبالتالي عدم احترام ارادتنا وقرارنا القومي، والمؤتمر مطالب بالخروج بما يعالج هذا الواقع ويعزز وحدتنا ويدفع بقضيتنا الى امام ويحقق طموحاتنا المشروعة في العراق ومن هنا تأتي أهمية المؤتمر الرابع، بإعتباره محطة تنظيمية ديمقراطية معنية بتقييم المرحلة السابقة والأوضاع الراهنة ودراسة آفاق المرحلة المقبلة من أجل وضع التصورات وأتخاذ القرارات المطلوبة والضرورية على طريق التواصل ولتصعيد وتفعيل الدور الذي اضطلعت وتضطلع به حركتنا في البناء الوطني على كافة الأصعدة، سيما في المرحلة الراهنة من بناء العراق الجديد. وستواصل مسيرتها التي بداتها في مرحلة النضال ضد الكتاتورية البائدة جنباً الى جنب الفصائل الوطنية، فإن شرعيتها النضالية قد تعززت بشرعيتها الديمقراطية في الانتخابات العامة التي جرت في العراق بعد سقوط النظام البائد، وفوز قائمة الرافدين. ورغم الغبن الذي لحق بها من الكتل السياسية الكبيرة وسياسة الإقصاء تجاهها، وتقسيم شعبنا في الدستور، فإن حركتنا ملتزمة بمعالجة هذه النقاط، وأداء دورها الوطني في المجالات السياسية والثقافية والحضارية وفي بناء مؤسسات المجتمع المدني من نقابات ومؤسسات مهنية وجماهيرية أو على الأصعدة التعبوية والخيرية والإعلامية والعلاقات العامة محلياً واقليماً ودولياً، للخروج من الوضع القائم وتحقيق الاستقرار في البلاد وضمان الديمقراطية والحريات العامة والخاصة لجميع أبناء الوطن، وبتمتع أبناء شعبنا بحقوقه القومية المشروعة والعادلة السياسية والإدارية والثقافية، باعتباره شعباً أصيلاً معروفاً بثقافته ولغته السريانية وحضارته العريقة ويعيش على أرضه التاريخية بلاد الرافدين ــ بيت نهرين منذ اكثر من سبعة آلاف عام تفتخر بها الإنسانية جمعاء.

على الصعيد الوطني

أولاً: نهجنا ونضالنا

تبنت حركتنا منذ تاسيسها عام ١٩٧٩ والى الآن شعار (عراق ديمقراطي حر ــ الإقرار بالوجود القومي الآشوري) الذي تبناه الكونفرانس التأسيسي الأول، وتم اعتماده في جميع المحطات والميداني وبداية مرحلة الكفاح المسلح لتشارك وفق امكاناتها المتاحة المحدودة الى جانب الفصائل التي كانت بدأت تمارس هذا الشكل من اشكال النضال سيما الفصائل الكردستانية وبعض الفصائل الوطنية العراقية الأخرى. وكان لقرار الحركة المشاركة في الكفاح المسلح وتنفيذه عملياً المؤشر الواضح لتدشين بداية المرحلة النضالية الجديدة في تاريخ شعبنا ومشاركته بقية فئات وقوميات الشعب العراقي النضال من أجل حقوقه القومية والوطنية.

وفي تلك المرحلة من عقد الثمانينات قدمت حركتنا أول كوكبة خالدة من الشهداء في ساحة الكفاح المسلح في ١٢ شباط ١٩٨٤ في التصدي لقوات النظام الدكتاتوري في المناطق المحررة اثناء تقدمها للاعتداء على المواطنين في سهل سميل وغيرها من القرى والمناطق.

كما وشنت الأجهزة الأمنية القمعية للنظام حملة وحشية شرسة على التنظيمات الداخلية السرية للحركة في المدن وخاصة بغداد والموصل وكركوك وحتى البصرة واعتقل المئات من تنظيمات الحركة وأعضاء من قيادتها ومؤازريها ومن النشطاء القوميين، وفي ٣ شباط ١٩٨٥ نال الرفاق اعضاء القيادة ــ من المؤسسين ــ يوسف ويوبرت ويوخنا اكليل الشهادة في سجن ابو غريب بالتهمة الجاهزة ضد شعبنا والملفقة اليهم وهي (الإنفصالية) وحكمت ما كانت تسمى بمحكمة الثورة سيئة الصيت واللاقانونية على باقي المعتقلين بالسجن المؤبد او لمدد طويلة أخرى، وبالإعدام غيابياً على عدد آخر من مناضلي الحركة. وكانت لمواقف الحركة هذه وقعة كبيرة بين اوساط شعبنا من حيث بث الوعي القومي وزرع الثقة في النفوس والايمان بعدالة القضية والمطالب وبالتالي تصعيد نضالنا القومي بعد سبات طويل من ايام مذابح سميل.

ومرت حركتنا الى جانب القوى الكردستانية والوطنية نهاية عقد الثمانينات بتجربة قاسية أخرى في ما سمي عمليات الأنفال عام ١٩٨٨ واستخدم فيها النظام الأسلحة الكيمياوية المحرمة دولياً مستهدفة الابرياء في القرى الكردية ولابناء شعبنا ومقرات الأحزاب، ما أدى الى تهجير المنطقة من سكانها الناجين وضحايا بعشرات الآلاف، وانسحاب مقاتلي ومفارز الأحزاب وبضمنها حركتنا الى الشريط الحدودي الشمالي الشرقي واصبح عملها شاقاً للغاية. ومن الناحية السياسية بدا النظام آنذاك قوياً في اعقاب انتهاء حربه ضد ايران وعلاقاته الواسعة مع كلا المعسكرين الشرقي والغربي في آن واحد، ومع الدول العربية ايضا.

واصلت الحركة نضالها ضمن الحركة الوطنية العراقية وكانت على أهبة الاستعداد حين حصلت المتغيرات في الوطن بعد غزو النظام لدولة الكويت وفي أعقاب الحرب التي شنت لإخراج قواته منها، والرفض الشعبي الوطني لسياسات النظام الهوجاء واندلاع انتفاضة آذار الباسلة عام ١٩٩١ التي شارك فيها معظم ابناء العراق وشاركت مفارز حركتنا وتنظيماتها في هذه الانتفاضة الشعبية التي تعرضت للإنتكاسة لعوامل داخلية ودولية ولم تحقق أهدافها في الإطاحة بالنظام الذي مارس اشد أنواع القمع الوحشي تجاهها. ولكن المأساة الإنسانية والهجرة المليونية أدت الى قيام التحالف الدولي بإقامة منطقة آمنة شمال خط العرض ٣٦ في شمال العراق، وقيام سلطة الأمر الواقع للجبهة الكردستانية العراقية، وكان لحركتنا دور أساسي ومهم من خلال عضويتها في الجبهة في اداء دورها تجاه شعبنا. ومن ثم المشاركة في تشريع وانتخابات برلمان الأقليم وتخصيص خمسة مقاعد لشعبنا فازت حركتنا في هذه الانتخابات باربعة مقاعد منها وحازت على ثقة شعبنا الكلدوآشوري وتمثيله شرعياً في البرلمان والمشاركة في حكومة الأقليم. ومن خلال ذلك عملت حركتنا على تأسيس ودعم المؤسسات القومية الجماهيرية والثقافية والاجتماعية والخيرية، وتشريع ودعم عملية التعليم السرياني وعودة سكان القرى الى أراضيهم ودعمهم في بناء البيوت والمتطلبات الأساسية الأخرى.

والى جانب المشاركة في العمل الميداني، فقد كانت لحركتنا مشاركة سياسية مع الحركة الوطنية العراقية في كافة المحافل والتجمعات والمؤتمرات التي عقدت، ومنها المشاركة في مؤتمر نصرة الشعب العراقي في طهران ١٩٨٦ ولجنة العمل المشترك في دمشق ١٩٨٩ والمؤتمر العام للمعارضة العراقية في بيروت ١٩٩١ ومؤتمرات فيينا ثم صلاح الدين ١٩٩٢ ونيويورك ١٩٩٩ ولندن ٢٠٠٢ ومؤتمر صلاح الدين ٢٠٠٣، ثم بعد التحرير وسقوط النظام في مؤتمر الناصرية وأخيراً بغداد ربيع ٢٠٠٣ وصولا الى تمثيل شعبنا في مجلس الحكم في تموز ٢٠٠٣.

إن العمل النضالي الوطني لحركتنا (زوعا) وخلال ربع قرن من الزمن وفي ظل الممارسات القمعية الدكتاتورية العنصرية المعروفة بقسوتها للنظام البائد، هو تجسيد لايمانها بالعراق الديمقراطي الحر. وما زالت على هذا الدرب في مساهمتها الفعالة والواضحة في هذه المرحلة الانتقالية التي تعيشها بلادنا، رغم كل تعقيداتها السياسية والأمنية. وتمتد المشاركة ابتداءً بمجلس الحكم والمشاركة في مجلس الوزراء والحلقات الإدارية المختلفة والمساهمة في لجنة صياغة الدستور، ثم في مؤسسات المجتمع المدني من نقابات واتحادات مهنية واختصاصية وجماهيرية. وقد كانت عضوية السكرتير العام لحركتنا في مجلس الحكم ممثلا لشعبنا الكلدوآشوري خطوة طبيعية لمسيرة الحركة وموقفها في المراحل السابقة في مواجهتها للنظام البائد والتضحيات والشهداء الذين قدموا أرواحهم على هذا الدرب. وساهمت حركتنا بفعالية في الخطوات السياسية والسيادية ومنها المؤتمر الوطني العراقي في آب ٢٠٠٤. وصولا الى الانتخابات العامة في ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٥ والتي فازت فيها قائمة الرافدين الوطنية بثقة تمثيل شعبنا في الجمعية الوطنية الانتقالية. ومن ثم عضوية ممثل حركتنا في لجنة صياغة مسودة الدستور الدائم الذي أقر في استفتاء شعبي عام في ايلول ٢٠٠٥. فالانتخابات البرلمانية العامة الأخيرة في ١٥ كانون الأول ٢٠٠٥ لمجلس النواب، حيث اثبتت حركتنا مرة أخرى شرعية تمثيلها لشعبنا بفوز قائمة الرافدين التي شارك فيها المجلس الكلدوآشوري السرياني القومي ومؤسسات وفعاليات قومية اخرى، وحصول القائمة على مقعد واحد، من بين القوائم الأخرى المتنافسة ذات الخصوصية القومية لشعبنا والتي لم تفز في الانتخابات، وكان الفارق في نسبة الأصوات كبيرا جداً.

ولكن رغم شرعية حركتنا في تمثيل شعبنا في كل هذه المحطات وتمثيلها في الكابينات الوزارية الثلاث المتتالية، ورغم إقرار هذه المحطات السياسية والدستورية بحقوق شعبنا القومية وإقرار هويته الحضارية ضمن مكونات الشعب العراقي، إلا إن الكتل السياسية الكبيرة والمهيمنة همشت دور شعبنا الحضاري في تاريخ البلاد ومعاناته في ظل النظام الدكتاتوري وتناغم موقفها مع الجهات الطائفية في تقسيم شعبنا في الدستور، وسنسعى لمعالجة هذا الغبن والخطأ من خلال ممثل شعبنا اثناء مراجعة ومعالجة الدستور وفقاً لبنود الدستور الحالي، والتصدي لمحاولات التدخل في الشؤون الداخلية لشعبنا.

كما وسنعى ونساهم في تعديل المسار السياسي الديمقراطي في العراق الجديد بما يكفل تكافؤ الفرص اعتمادا على مبدأ الكفاءة والنزاهة، وتحقيق العدالة والمساواة بين العراقيين بعيداً عن الهيمنة والاستعلاء والتعصب، وصيانة حقوقنا وشراكتنا في السلطات دستورياً، لتحترم ارادة شعبنا في انتخاب ممثليه في السلطات. وقبل هذا الاستبعاد المقصود في الحكومة المركزية، فإن هذا الوضع عينه قد مورس عند تشكيل حكومة أقليم كردستان العراق الموحدة لادارتي أربيل والسليمانية المنقسمتين منذ عام ١٩٩٦ نتيجة اقتتال الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني. وقد تم استبعاد ممثل عن حركتنا الديمقراطية الآشورية عن الكابينة الموحدة التي اعلنت في أيار ٢٠٠٦ رغم شرعية تمثيل حركتنا لشعبنا سواء في الانتخابات أو وجودها في برلمان الأقليم بمقعدين أو شرعيتها النضالية لعقدين ونصف مع الفصائل الكردستانية، ومساهمتها في التجربة الديمقراطية في الأقليم منذ الانتفاضة عام ١٩٩١ ودورها الفعال في المؤسسات القائمة وفي جهود السلام لوقف الاقتتال الدموي بين الفصيلين.

إن هذه الممارسات والمواقف لاستبعاد حركتنا واقصائها المتعمد واشراك شخصيات من شعبنا وأخرى محسوبة عليه في هذه المحافل بهدف عزلها واضعافها وكسب ولائها لسياسات هذه الجهة او تلك، لن تثني حركتنا عن الاضطلاع بدورها الريادي في كافة المجالات السياسية والجماهيرية والمؤسساتية، مستمدة شرعيتها من أبناء شعبنا الذين أعطوا اصواتهم لها. ومستمدة العزم من عدالة قضيتنا وحقنا في الشراكة ومن مسيرة حركتنا النضالية وتضحياتها الغالية وشهدائها الأبرار، وستواصل العمل وفق مبادئها وسياستها العامة على طريق التآخي القومي والاحترام المتبادل ومبدأ الشراكة الوطنية، ومن أجل احقاق العدل والمساواة وممارسة شعبنا لحقوقه الإدارية والثقافية والسياسية كاملة غير منقوصة. (يتبع).

العلاقات العربية وإشكالية إعادة التمثيل الدبلوماسي

أبو حيدر المولى

الواقع السياسي الجديد الذي ظهر بعد زوال السلطة السابقة، وطبع الحالة العراقية وأطرها بنهج ديمقراطي يتماشى ومسار الأمم المتحضرة، تخطى بوضوح وبانجازات على أرض الواقع كل احتمالات التشكيك التي تخيلها البعض وما يزال البعض الآخر يحلم بها متمنيا عودة العراق الى عهود الظلام.

فالمنجزات السياسية التي تحققت، ودخول جميع مكونات الشعب العراقي في العملية السياسية وتمسكهم بقيادة سياسة وطنية جديدة أكبر شاهد ودليل على زوال تلك الحقب ورسوخ دولة الدستور الدائم، كما أن زوال الظاهرة الصدامية والظاهرة الزرقاوية وتحدي العراقيين لأشرس هجمة ارهابية جعلت من العراق رقما صعبا في المعادلة السياسية الدولية وركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية ومكافحة الارهاب.

وتأسيسا على هذه المعطيات، وانطلاقا من مبادئ الأخوة العربية- نرى أن الوقت أصبح مناسبا لمكاشفة الأخوة العرب ومصارحتهم لتعيين مواقع الخلل في العلاقات العربية مع العراق، وتشخيص نقاط الضعف ومعالجتها خاصة بعد تشكيل الحكومة الدائمة ونهاية أكبر رموز الارهاب في العراق، ومبادرة الدول الكبرى لاعادة سفاراتها الى بغداد وسعيها الى توقيع اتفاقيات اقتصادية وثقافية وتعاون مشترك في جميع المجالات. أن الأشقاء العرب- حكومات وجماهير أو منظمات مجتمع مدعوون قبل غيرهم لأخذ زمام المبادرة وبدء صفحة جديدة مع العراق خاصة وأن الأوضاع باتت تأخذ منحى آخر نحو الاستقرار بعد استكمال الحكومة الدستورية الدائمة وانحسار عمليات الارهاب بعد القضاء على أهم اوكاره، وإذا كانت العمليات الارهابية قد شكلت عائقا أمام إقامة مثل هذه العلاقات فأن العالم العربي والغربي على حد سواء قد صار هدفا لظاهرة الارهاب التي استشرت في الآونة الأخيرة، وما ودخوله الأراضي السعودية وإشغاله المنطقة في مشاكل وحرائق وأزمات دائمة. كما أن العراق ليس الدولة العربية الوحيدة التي تتواجد على ارضها قوات أجنبية، فهناك العديد من القواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية في العديد من الدول العربية، وهناك الكثير من المعاهدات العسكرية والدفاع المشترك ترتبط بها بعض الدول العربية مع دول غربية واوربية خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا. وهذا على سبيل الاستشهاد وليس تبريرا لوجود القوات الأجنبية في العراق والتي ستزحل بمجرد استتباب الأوضاع الأمنية وتكامل القوات المسلحة وأجهزة الشرطة والأمن الوطني.

حين تقف شعوب العالم مؤيدة ومساندة للواقع العراقي الجديد فمن باب أولى ان يكون الأشقاء العرب في مقدمة تلك الشعوب

وأما إسقاط النظام السابق فالكل يعلم أن جميع الدول العربية قد شاركت الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من دول اوربا في محاربته واخراج قواته من أراضي دولة الكويت الشقيقة وأن جميع تلك الدول ارادت اسقاطه بسبب ما عانته من سياساته الرعناء التي جرت الويلات للعراق والمنطقة العربية. فعليه ليس أمام عمليات تفجيرات "طابا وجزيرة الدهب وفنادق عمان، وعمليات الاغتيالات والتصفيات في بيروت ودمشق وفي أعمال التفجيرات في المغرب واليمن والسعودية والكويت وغيرها إلا أدلة ميدانية على أن العراق ليس البلد الوحيد الذي تحصل فيه هذه الأعمال الارهابية أما إذا كان وجود القوات الأجنبية هو العائق فالعالم العربي يعرف قبل غيره أن العراق قد اضطر لقبول هذه القوات بصورة مؤقتة، والذي تسبب بوجودها هو النظام السابق بعد احتلاله لدولة الكويت الشقيقة في آب ١٩٩٠ وحروبه المستمرة مع ايران

الدول العربية الشقيقة إلا نسيان الماضي والمسارعة في إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مبنية على مبادئ الأخوة العربية الصادقة واخلاص النوايا، والعتب الأكبر سيقع على جامعة الدول العربية بعدما خرجت عملية التغيير وفرضت نفسها على ارض الواقع كتجربة ديمقراطية رائدة وبعد تجاوزها مرحلة الخطر وهي تعدو بخطى واثقة نحو عامها الرابع.أننا لا نريد من خلال هذا الطرح البسيط اغواء الأخوة العرب أو قلب الحقائق لحثهم على تخطي مواقف هم أعلم بهم منا، ولا نريد ان نعرفهم بما يضيفه احتضان العراق لهذه الأمة في ظرفها الراهن ولا نبالغ إذا قلنا أن قوة العراق قوة لكل العرب، واستقراره استقرار لكل البلدان العربية. ومن هنا لا بد من تطمين الأشقاء العرب الى حقائق أكدتها السنين الثلاث الماضيات من عمر التجربة العراقية الرائدة ومسيرتها السياسية بعد عملية التغيير:

أولا- أن عملية التغيير قد ازدادت رسوخا، وذهبت مخلفات الحقبة السابقة الى غير رجعة وبقي مجرد التفكير بمآسيها شأنها شأن حقب الماضي العثماني وفتراته المظلمة، وهيهات ان تعود عجلة التغييرات الى الوراء.

ثانيا- أن جميع العراقيين أنظموا للعملية السياسية الجديدة مساهمين بناة بعدما انجلت الغبرة واتضحت الصورة، وهذا بحد ذاته يمثل اجماعا عراقيا على التمسك بالوحدة الوطنية ونبذ الطائفية والفئوية الضيقة، سعيا لاعادة بناء ما خربته الحرب ودمرته أيادي الارهاب الآثمة.

ثالثا- أثبتت الأيام ان تعدد ألوان الطيف العراقي- وبرغم اختلاط الأوراق ومحاولات المتصيدين في الماء العكر والذين حاولوا بشتى الوسائل شق الصف الوطني- زادته أخاء وقوة والتفافا حول قيادته السياسية، والمساهمة الفريدة في عمليتين انتخابيتين واستفتاء على الدستور لم تشهد لها المنطقة مثيلا وخلال سنة واحدة فقط.

رابعا- أن الهجمة البربرية الشرسة التي اجتاحت العالم العربي والغربي تحمل العراق الثقل الأكبر منها وهو لا يزال تحت وطأة الخروج من أعتى حكم دكتاتوري ومع ذلك تصدى الشعب العراقي الصابر لهذه الهجمة المتعددة يؤكد إصرار العراقيين على السير بالعملية الديمقراطية حتى النهاية، وأن شعوب العالم الحر تقف مؤيدة ومساندة لهذه المسيرة الظافرة. فمن باب أولى ان يكون الاشقاء العرب في مقدمة المؤيدين والمساندين.

العتب الأكبر يقع على الجامعة العربية في مسألة إعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق فاستقراره لكل العالم العربي

لا شك أن المراقب المنصف يرى أن ما تحقق في العراق خلال السنوات الثلاث برغم ما شابها من خراب ودمار وضحايا- يؤكد أن واقعا جديدا قد فرض نفسه في العراق، واقع مختلف عن كل ما فات من مراحل طواها الزمن سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي، وحتى يأخذ هذا الواقع مداه يتوجب على جميع دول العالم والاشقاء العرب خاصة الوقوف بحزم مع العراق في التصدي للهجمة الارهابية الشرسة، وإعادة بناء مؤسساته واقتصاده واعادته الى موقعه اللائق، وكبداية لموقف عربي واضح لا يليق بالأشقاء العرب إلا الإسراع والمبادرة الى إعادة علاقاتهم الدبلوماسية مع العراق كخطوة اولى لاعادة بناء ما تهدم من هذه العلاقة الأخوية.